الأمم المتحدة

A/77/984

الجمعية العامة

Distr.: General
31 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

كفالة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 258/76 ومرفقه الذي يتضمن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا بغية كفالة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراته وفعاليته في دعم أقل البلدان نموا، وكذلك كفالة فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. ويبحث التقرير تطور ولايات مكتب الممثلة السامية، ومهامه والموارد المتاحة له، والدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومدى فعاليته. ويكشف التقرير أن ولايات المكتب قد تطورت على مر السنين وأن الحاجة إلى تقديم الدعم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت زيادة كبيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن التقرير مقترحات محددة بشأن تعزيز قدرات المكتب وفعاليته لضمان التنفيذ الفعال لمهامه وتقديم خدمة أفضل لمجموعات البلدان الثلاث الأضعف من خلال تلبية احتياجاتها المستجدة.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر عملية الموافقة.

23-14922 (A) 230823 250823

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - معلومات أساسية عن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وولاية المكتب

1 - أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 227/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف رئيسي هو كفالة وضع ترتيبات تتسم إلى حد كبير بالوضوح والكفاءة والفعالية لمتابعة ورصد تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يلي المهام الرئيسية لمكتب الممثل السامي، التي وافقت عليها الجمعية العامة عملا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/645، الفقرة 17):

(أ) مساعدة الأمين العام في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بغية تيسير التنفيذ والتماسك المنسقين في عملية متابعة ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا على الصعد القطري والإقليمي والعالمي؛

(ب) توفير دعم منسق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الجمعية العامة في مجال تقييم ما أحرز من تقدم وإجراء الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) دعم المتابعة المنسقة، إذا اقتضى الأمر، لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والجهات المانحة وبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) القيام بأعمال الدعوة الملائمة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالشراكة مع المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني ووسائط الإعلام والدوائر الأكاديمية والمؤسسات؛

(هـ) المساعدة في تعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وغيره من البرامج والمبادرات لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) توفير ما يناسب من دعم للمشاورات الجماعية التي يقوم بها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

2 - ويدعم المكتب 92 بلدا ضعيفا تمثل ما يقرب من نصف مجموع أعضاء الأمم المتحدة وهناك 46 بلدا من أقل البلدان نموا، و 32 من البلدان النامية غير الساحلية، و 39 دولة جزرية صغيرة نامية، و 6 بلدان رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً. وتشمل البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلدا 16 بلدا من أقل البلدان نموا، وتشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 39 بلدا 9 بلدان من أقل البلدان نموا، وتواجه تلك البلدان أوجه ضعف وعوائق متعددة.

3 - وينقسم المكتب إلى أربع وحدات، ثلاث منها تعنى بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي، ويشرف عليها رئيس دائرة وضع وتنسيق السياسات والرصد والإبلاغ، الذي يخضع بدوره لإشراف مدير المكتب. والوحدة الرابعة هي وحدة الدعوة والتوعية، وهي مسؤولة عن أنشطة التواصل والتوعية لصالح مجموعات البلدان الثلاث، ويشرف عليها مباشرة مدير المكتب، الذي يخضع بدوره لإشراف الممثل السامي.

4 - ونظم المكتب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وأنشطته التحضيرية، وهو حاليا بصدد متابعته. وقررت الجمعية العامة، في قرارها 242/73، عقد المؤتمر في عام 2021. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قررت الجمعية العامة، في قرارها 251/76، أن تغير مجددا موعد المؤتمر، وأن تعقده، على أساس استثنائي، في جزأين على النحو التالي: يعقد الجزء الأول في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 17 آذار/مارس 2022 ويعقد الجزء الثاني في الدوحة، من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 258/76، برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمد خلال الجزء الأول من المؤتمر والذي يرد نصه في مرفق القرار. واعتمد إعلان الدوحة السياسي خلال الجزء الثاني من المؤتمر.

5 - وقررت الجمعية العامة، في قرارها 246/77، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024 وفقا للولاية المحددة في القرار 217/76، وهي إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وصياغة واعتماد إطار جديد للدعم الدولي الموجّه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. وعُين المكتبُ منسقاً للعملية التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعين الأمين العام الممثلة السامية أمينة عامة للمؤتمر. وعرضت حكومة رواندا استضافة المؤتمر في كيغالي.

6 - وأكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها 245/77، دعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024 بغرض تقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وعرضت حكومة أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر. وعينت الممثلة السامية مستشارة خاصة للأمين العام معنية بالمؤتمر، وأنيطت بها المسؤوليات التالية: (أ) تنسيق جهود الدعوة والتوعية للمؤتمر؛ (ب) قيادة جهود جمع الأموال لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحضيرية الرسمية، ومشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في المؤتمر وأعماله التحضيرية.

ثانيا - المهام الرئيسية لمكتب الممثلة السامية

ألف - تعبئة وتنسيق جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة

7 - يسهم مكتب الممثلة السامية في تعزيز تنسيق واتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما من خلال الأفرقة الاستشارية المعنية المشتركة بين الوكالات، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وشبكات جهات التنسيق الوطنية ذات الصلة. ويقدم المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار ولاية كل منهما. ويدعم المكتب أيضا اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعمل المكتب بالتعاون مع مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في إطار مذكرة تفاهم.

8 - ويقدم المكتب أيضا تقارير سنوية إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، كان آخرها تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة[1]، أحيط فيه مجلس الرؤساء التنفيذيين علما بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وفي برنامج عمل الدوحة، طُلب إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وينبغي استخدام آليات التنسيق المتاحة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على نطاق واسع، وينبغي أن يظل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا نشطا في هذا الصدد[2].

9 - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن تقييمه لمكتب الممثلة السامية (E/AC.51/2021/2)، بأن يحدد المكتب التنفيذي للأمين العام الفرص المتاحة لزيادة مشاركة مكتب الممثلة السامية مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأعضائها، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الأكثر أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن آراء مفادها أن مشاركة المكتب في المجلس التنفيذي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تشكل فرصة جيدة لدعم أقل البلدان نموا[3].

باء - دعم الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمشاورات الجماعية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

10 - ما فتئ مكتب الممثلة السامية يقدم دعم الأمانة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء مفاوضات بشأن القرارات المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ويقدم المكتب أيضا الدعم الفني لرؤساء الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمجموعات الثلاث من البلدان، حسب الطلب.

11 - وأجرى خبير استشاري مستقل دراسة استقصائية لآراء خبراء من أقل البلدان نموا وجهات رئيسية شريكة في التنمية بشأن عمل المكتب. ولاحظت الدول الأعضاء مع التقدير تعاون المكتب النشط مع البعثات الدبلوماسية وجهات التنسيق في الحكومات الوطنية، وأشارت في الوقت نفسه إلى ضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها جهات التنسيق الوطنية في مجال الموارد البشرية والمالية، مما يحول دون تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة، ولا سيما في المناسبات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وأوصى الخبير الاستشاري ببناء قدرات جهات التنسيق الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بصياغة التقارير وإعداد وثائق المشاريع لتمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى النوافذ المتاحة للموارد المالية، بما في ذلك مرافق الإقراض الميسّر.

12 - وأشارت بعض الدول الأعضاء أيضا إلى ضرورة أن يواصل المكتب تعاونه الفعال مع جهات التنسيق في البعثات وأن يساعدها على التنسيق ووضع الاستراتيجيات والبت في الأولويات المشتركة مثل

(1) CEB/2022/6.

(2) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 300.

(3) دراسة استقصائية أجراها خبير استشاري مستقل.

تغير المناخ، ولا سيما لصالح البلدان التي تواجه أوجه ضعف متعددة مثل أقل البلدان نموا أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يزيد إلى أقصى حد من القوة الجماعية اللازمة لمشاركتها الفعالة في المداولات والمفاوضات. وبما أن معظم وفود أقل البلدان نموا صغيرة ومسؤولة عن أولويات متعددة، فقد أوصي بضمان عدم تداخل اجتماعات أقل البلدان نموا مع غيرها من المناسبات. وإضافة إلى ذلك، طرحت أيضا ضرورة تعزيز الاتساق فيما بين المجموعات الثلاث من البلدان بشأن القضايا والأولويات المشتركة وأن يدعم بعضها بعضاً بشأن القضايا التي تخص مجموعة بعينها دون غيرها.

13 - وشددت الدول الأعضاء على أهمية ضمان أن تظل احتياجات المجموعات الثلاث من البلدان في صدارة أعمال المنظمة. وأوصي بأن تقوم مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها التشريعية التي لم تقم بعد بتعميم أولويات برامج العمل ذات الصلة بالأعمال المشمولة بولايتها، بأن تفعل ذلك. ولاحظت الدول الأعضاء أيضا عدم التركيز بصورة كافية خلال الاجتماعات الدولية على المسائل المتعلقة بالمجموعات الثلاث. فعلى سبيل المثال، لا تفرد بنود خاصة في كثير من الأحيان لأقل البلدان نموا في جداول أعمال الاجتماعات الدولية الرئيسية، حتى في سياق عدم ترك أحد خلف الركب أو التمويل من أجل التنمية. وشددت الدول الأعضاء أيضا على ضرورة تخصيص وقت لقضايا أقل البلدان نموا، بما في ذلك توفير الدعم البالغ الأهمية للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت أسماؤها منذ فترة قصيرة، وغير ذلك من التحديات الهامة مثل الهشاشة وحالات النزاع والأمن الغذائي.

14 - واعترفت الدول الأعضاء مع التقدير بالدعم الذي تتلقاه من المكتب على الرغم من القيود المفروضة على الموارد والقدرات في البعثات. ودعت إلى زيادة الدعم الفني والتحليلي لتمكينها من المشاركة النشطة في مختلف الاجتماعات والمفاوضات بأحدث الحقائق والأرقام القائمة على الأدلة.

جيم - تعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برامج العمل

15 - يضطلع مكتب الممثلة السامية بحملات وأعمال دعوة نشطة لتعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويدعم المكتب مكاتب الأفرقة الاستشارية الثلاثة المشتركة بين الوكالات في المداولات الحكومية الدولية ويولي اهتماما خاصا لتعبئة الموارد في تقاريره ووثائقه وفي مختلف المناسبات التي ينظمها.

16 - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، فإن التقدم المحرز في تعبئة الموارد من المصادر المحلية والدولية محدود، ويعزى ذلك في الغالب إلى التحديات العالمية الجديدة والناشئة التي تؤثر على أقل البلدان نموا محليا وعلى الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، لم يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا في عام 2022 سوى 4,3 في المائة، مقابل هدف برنامج عمل الدوحة البالغ 7 في المائة. ولم تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا 0,1 في المائة، مقابل هدف 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا كمجموعة زيادة طفيفة خلال العقد الماضي، وتظهر البيانات الأولية لعام 2022 انخفاضا بنحو 30 في المائة[4]. وارتفع متوسط الديون الخارجية لأقل البلدان نموا من 41 في المائة

(4) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Investment flows to least developed countries affected disproportionally by global crises", Investment Trends Monitor, March 2023.

في عام 2011 إلى 54 في المائة في عام 2022. وأكثر من نصف أقل البلدان نموا إما في حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لخطر التخلف عن سداد الديون (انظر A/78/112-E/2023/94). ويقل مستوى التمويل المناخي الذي تتلقاه أقل البلدان نموا حاليا عن مستوى الاحتياجات بدرجة كبيرة. وحتى أيار/مايو 2021، كانت أقل البلدان نموا قد تلقت مجموعا تراكميا قدره 971 مليون دولار من الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية لفائدة المشاريع الوطنية المتعلقة بالمناخ، وهو مبلغ لا يعادل سوى 14,5 في المائة من إجمالي التمويل المتعلق بتغير المناخ منذ إنشاء المرفق (المرجع نفسه، الفقرة 60).

17 - وجمع المكتب أموالا خارجة عن الميزانية للاضطلاع بأنشطة تتصل بمتابعة تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ورصده وتنسيقه؛ والقيام بالحملات وأنشطة الدعوة ذات الصلة لدعم برامج العمل في جميع أنحاء العالم وإشراك الجهات الفاعلة مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والبرلمانات في العملية بصورة فعالة؛ وتيسير مشاركة جهات التنسيق الوطنية من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها المكتب.

18 - ويحتاج المكتب إلى مواصلة تعزيز استراتيجيته ونهجه لتعبئة الدعم والموارد للمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في عام 2024 وتنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - الدعوة والتوعية

19 - أعد مكتب الممثلة السامية استراتيجية للدعوة والاتصالات للفترة 2021-2024 لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المجموعات الثلاث من البلدان، باستخدام أدوات التواصل المختلفة لتعميم المعلومات على الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وأطلقت حملة بعنوان "البلدان الـ 91 الأكثر ضعفا" في ضوء التأثير المدمر لجائحة كوفيد-19 على هذه البلدان. وقام المكتب بانتظام بإعداد وتوزيع مواد إعلامية مطبوعة وساهم بمقالات عامة ومقالات للرأي ومقالات خاصة في صحف بارزة في مجال التنمية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا.

20 - ونظم المكتب أربعة أنشطة توعية منذ عام 2016: حملتان تهدفان إلى إذكاء الوعي من خلال التواصل مع الصحفيين ("أصوات مستقبل أكثر إشراقا" و "أصوات الجزر") وحملتان ركزتا على التوعية بشأن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وعلى الإنجازات ("نحو مستقبل مشرق لأقل البلدان نمواً" و "أقل البلدان لا آخرها"، على التوالي). وسيتم توسيع سلسلة ملفات البث الرقمي "أصوات الجزر" بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أطلقت في عام 2018، لتروي قصص الأشخاص الذين يعيشون في مجموعات البلدان الضعيفة الأخرى في إطار سلسلة تسمى "معا رغم تباعد المسافات". وأعدت بعض الحلقات بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي.

21 - وكان مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا فرصة كبيرة لاسترعاء انتباه العالم إلى محنة 1,1 بليون شخص يعيشون في أكثر الدول ضعفا، من خلال إقامة شراكات رئيسية مع مبادرة مناظرات الدوحة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤسسة كانون، على سبيل المثال. وفي الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر وأثناءه، بدأت وحدة الدعوة والتوعية، بالتعاون الوثيق مع إدارة التواصل العالمي، حملة عالمية لزيادة إبراز المؤتمر والقضايا المطروحة بالنسبة لأقل البلدان نموا.

22 - وفي دراسة استقصائية أجراها المكتب، أعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده أنه ينبغي تبسيط الموقع الشبكي للمكتب لتيسير تصفحه وتحديث محتواه بمعلومات شاملة في الوقت المناسب، واقترحت أن يكون المكتب أكثر نشاطا على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسية.

23 - وسيواصل المكتب تعزيز عمله في مجال التوعية والدعوة دعما لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالشراكة مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع البرلمانات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، لدعم التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل الدوحة وبرامج العمل المقبلة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري أيضا التعجيل بالجهود الرامية إلى تعزيز الدعم البالغ الأهمية لكفالة خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة بنجاح وبلا رجعة، ولا سيما من خلال مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا.

24 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن موارد المكتب المخصصة لأنشطة الدعوة محدودة. وسيواصل المكتب استخدام هذه الموارد بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وابتكارا، لا سيما بالنظر إلى أن وحدة الدعوة والتوعية هي الفريق الوحيد داخل المكتب الذي يقود أنشطة الدعوة والتوعية لفائدة كل من مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في عام 2024. وفي إطار الاضطلاع بهذه المسؤولية، سيواصل المكتب التعاون مع إدارة التواصل العالمي لزيادة تعزيز عمله وكفالة تقديم المعلومات التي تطلبها الجهات صاحبة المصلحة بطريقة مناسبة التوقيت وشاملة وخلاقة وسهلة من حيث إمكانية التصفح.

ثالثا - لمحة عامة عن الأداء البرنامجي

25 - ترد في الجدول 1 أدناه النواتج التي أنجزها مكتب الممثل السامي في الفترة من عام 2008 إلى عام 2017. وزاد عدد النواتج خلال هذه الفترة، وكان معدل تنفيذ النواتج مرتفعا باستمرار. ويعكس ذلك تزايد عبء العمل الملقى على عاتق المكتب على الرغم من محدودية الموارد، على نحو ما لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة والدول الأعضاء. واستعرضت لجنة البرنامج والتنسيق تقارير الأداء البرنامجي للبرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من الفترة من 2016 إلى 2022[5]. وأشادت اللجنة، خلال نظرها في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020، بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لدعم المجموعات الثلاث من البلدان في تحقيق خطة عام 2030. وقدمت عدة توصيات بهدف النهوض بالتنمية المستدامة لهذه البلدان، بما في ذلك التوصية بأن يواصل المكتب إقامة شراكات واسعة ودائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وأن يواصل دعم وتعزيز السياسات والقدرات، وأن يزيد التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية. ولاحظت اللجنة بقلق الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر لجائحة كوفيد-19 وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى المكتب تعبئة الموارد لضمان مشاركة المجموعات الثلاث من البلدان في مختلف العمليات، وأن ينفذ مبادرات على صعيد الموصولية البينية لمدّ الجسور إلى الجزر والتصدّي لعزلتها وإبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً من المجتمع الدولي. ولاحظت اللجنة مع التقدير إنشاء شبكات من

(5) A/69/16 و A/71/16 و A/74/16 و A/75/16 و A/76/16.

جهات التنسيق الوطنية المعنية بالمجموعات الثلاث من شأنها أن تعزز التعاون بين المكتب والكيانات الأخرى على جميع المستويات وأن تكون بمثابة حلقة وصل بين العمليات العالمية والإقليمية وصياغة السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها واستعراضها. وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على إشراك الشباب والنساء بصورة تامة في ذلك المشروع حتى يتمكنوا من المساهمة الكاملة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها تلك البلدان. وأيدت الجمعية استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وقد أدرجت هذه التوصيات في برنامج المكتب وخطط عمله لعام 2023.

الجدول 1

الأداء البرنامجي حسب النواتج المنجزة من فترة السنتين 2008-2009 إلى فترة السنتين 2016-2017

	2009-2008	*2011-2010*	*2013-2012*	*2015-2014*	*2017-2016*
عدد النواتج المنجزة	115	174	252	393	388
معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف بموجب التشريعات (بالنسبة المئوية)	89	100	95	94	100
معدل تنفيذ مجموع النواتج الصادر بها تكليف والمضافة من قبل الأمانة العامة (بالنسبة المئوية)	90	100	95	95	100
نسبة جميع النواتج المنفذة إلى النواتج التي شملتها البرامج في البداية	117	110	123	104	102

المصدر: تقارير الأداء البرنامجي لفترات السنتين ذات الصلة (A/65/70 و A/67/77 و A/69/144 و A/71/75 و A/73/77).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات اعتبارا من عام 2018 فصاعدا عن الأداء البرنامجي حسب النواتج المنجزة.

الجدول 2

الأداء البرنامجي حسب المنجزات المستهدفة من عام 2020 إلى عام 2022

	2020	*2021*	*2022*
عدد المنجزات المستهدفة المقررة	137	184	193
عدد المنجزات المستهدفة المنفذة	119	189	181
معدل تنفيذ المنجزات المستهدفة (بالنسبة المئوية)	87	103	94

26 - وفي عام 2020، استعيض عن نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، الذي سجل نتائج فترة السنتين، بتطبيق الإدارة الاستراتيجية في نظام أوموجا، الذي يسجل النتائج السنوية، ويدمج تعريف الاستراتيجيات ورصد الأداء، ويتضمن لوحات متابعة كحل شامل. وفي عام 2020، انخفض عدد النواتج التي أنجزها المكتب انخفاضا طفيفا، ويعزى ذلك جزئيا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 وأزمة السيولة. غير أن عدد النواتج زاد في السنوات اللاحقة (انظر الجدول 2 أعلاه) ليضاهي بذلك عدد النواتج خلال بعض أكثر فترات السنتين ازدحاما في منظومة الأمم المتحدة أو يتجاوزه (2014-2015 و 2016-2017).

27 - ومن فترة السنتين 2008-2009 إلى فترة السنتين 2016-2017، زاد عدد النواتج التي أنجزها المكتب بنسبة 337 في المائة، وزاد معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف من 89 في المائة إلى 100 في

المائة. وخلال الفترة نفسها، زاد العدد الإجمالي للوظائف الممولة من الميزانية العادية من 18 إلى 28 وظيفة، مما يدل على الكفاءة العالية للمكتب بالنظر إلى انخفاض مستويات موارده على الرغم من زيادة عبء العمل والطلب الوارد من مجموعات البلدان الثلاث، على النحو المبين في الفرع خامسا أدناه.

28 - وتمت الموافقة على الميزانية العادية الأولية للمكتب، لفترة السنتين 2002-2003، وشملت 13 وظيفة مؤقتة، حولت فيما بعد إلى وظائف دائمة في فترة السنتين التالية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وظيفة جديدة لفترة السنتين 2004-2005 (مد-1)[6]. ويواصل الأمين العام إعطاء الأولوية للباب 10 من الميزانية البرنامجية وزاد المخصصات المرصودة للمكتب في سياق ظلت فيه الميزانية الإجمالية دون تغيير عن المستوى السابق. وبناء على ذلك، تعززت خلال السنوات العديدة الماضية القدرة التشغيلية للمكتب على أساس متكرر وغير متكرر على حد سواء. ويوجد في المكتب الآن 33 وظيفة بميزانية مخصصة قدرها 8,6 ملايين دولار لعام 2023.

29 - وما يقارب 80 في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة للمكتب مرصود للوظائف، بينما تخصص الموارد غير المتعلقة بالوظائف أساسا لتكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية.

30 - وتستكمل اعتمادات الميزانية العادية بموارد خارجة عن الميزانية، يتقلب مستواها تبعا للأنشطة التي يضطلع بها المكتب خلال العام من أجل إنجاز برامج العمل. وهي اعتمادات مخصصة في الغالب. فعلى سبيل المثال، في حين أتيح قدر كبير من التبرعات للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، فإن التمويل ليس مضموناً بعد المؤتمر. وقد وضع المكتب استراتيجيته لتعبئة الموارد وأعد وثائق مشاريع بشأن تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة والمضي قدما في تنفيذ منجزاته المستهدفة الرئيسية الخمسة. وعلى نفس المنوال، وضعت استراتيجيات لتعبئة الموارد لدعم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعملياتهما التحضيرية، فضلا عن أنشطة متابعة برامج العمل المقبلة.

31 - وفي الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا (JIU/REP/2021/2)، لاحظ المفتش مع القلق أنه بالنظر إلى الولاية الواسعة للمكتب، توجد فجوات شاسعة بين توقعات الشركاء وأصحاب المصلحة وما يمكن أن تنجزه وحدة البلدان النامية غير الساحلية عمليا في ضوء مواردها الحالية. وأحاطت الجمعية العامة علما بهذا الاستعراض في قرارها 246/77.

رابعا - استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا

32 - حثت الجمعية العامة، في الفقرة 64 من قرارها 233/75، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا، مع التأكيد من جديد على أن أقل البلدان نموا تحتاج، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفا، إلى دعم معزّز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، وطلبت إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي

(6) قرار الجمعية العامة 270/58 والوثيقة A/58/6 (sect. 10).

في سبيلها إلى الخروج من قائمة تلك البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية وأن تنظر في تقديم الدعم القطري المخصص للبلدان التي رُفع اسمها من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

33 - وأصبح الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا قويا بشكل متزايد. ووفقا لدراسة استقصائية أجراها مكتب الممثل السامي، كان هناك مستوى عال من مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وقد أنشأت بعض المؤسسات برامج محددة لأقل البلدان نموا، وهي تشارك في البرامج المشتركة ذات الصلة مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولديها صناديق وبرامج محددة مخصصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك موارد للسفر لحضور الاجتماعات الحكومية الدولية، والمنح الدراسية ومنح السفر ذات الصلة بالبحوث للمشاركة في العمليات الدولية ومناسبات تبادل المعارف بشأن استراتيجيات الانتقال السلس. وهذه إلى حد كبير نتيجة ناجحة لجهود الدعوة التي يبذلها المكتب للعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجالس إدارتها، وإقامة شراكات معها.

34 - وشهدت أقل البلدان نموا، بين عامي 2017 و 2021، زيادةً ملحوظة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية (انظر الشكل أدناه). وبلغت حصة أقل البلدان نموا ما يزيد على النصف من مجموع النفقات القطرية، وذلك بعد فترة شهدت تراجع هذه الحصة إلى أقل من 50 في المائة. ويمكن أن تعزى معظم الزيادة التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى التوسع في الأنشطة الإنسانية. وقد ظل الإنفاق على الأنشطة الإنمائية مستقرا على مدى العقد الماضي، وفي عام 2021 لم تستفد أقل البلدان نموا إلا من 40 في المائة من إجمالي الإنفاق الإنمائي (وهو ما يمثل 57 في المائة من مجموع النفقات على الأنشطة الإنسانية). ولم تزد الحصة التي ساهم بها التمويلُ الأساسي في الموارد التي استُخدمت في أقل البلدان نموا خلال عام 2021 عن نسبة 13 في المائة. وتيسر الموارد الأساسية الاستجابةَ الاستراتيجية والمرنة والسريعة التي تكتسي أهميةً خاصة بالنسبة لهذه الفئة من البلدان الضعيفة، حيث إنها كثيرا ما تشهد تغيرا سريعا في الظروف (انظر A/78/72/Add.1–E/2023/59/Add.1).

النفقات في أقل البلدان نموا، من عام 2011 إلى عام 2021

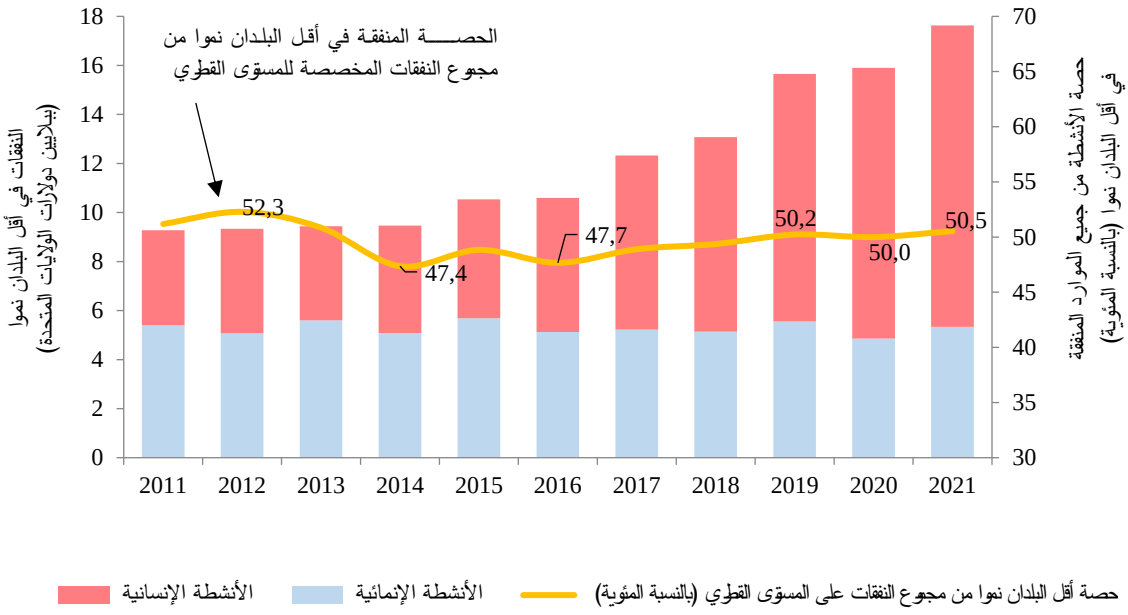

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

ألف - استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نموا، واستخدامها لها

35 - استعرض المكتب نتائج استبيان بشأن تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نموا، وأرسلت إلى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا في عام 2022 في إطار جهد مشترك مع لجنة السياسات الإنمائية لجمع معلومات عن كيفية تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نموا.

36 - وأظهرت نتائج الاستبيان أن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نموا. وتساهم هذه المؤسسات، من خلال أنشطتها التنفيذية، بدرجات متفاوتة في جهود التنمية في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإن قلة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حددت مخصصات، أو أهدافا لتخصيص حصص، من ميزانياتها الأساسية لأقل البلدان نموا. ولوحظ مع القلق أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باقيان على عدم الاعتراف بتلك الفئة في عملياتهما. وكما في عامي 2017 و 2019، فإن اعتراف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهذه الفئة لا يُترجم إلى تطبيق متسق للأولويات وإلى مخصصات في الميزانية، وهناك اختلافات كبيرة في نوع المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وفي مستواها. ولم يبلَّغ عن أي تغييرات جوهرية في السياسة فيما يتعلق بتطبيق هذه الفئة منذ عام 2017. وكثيرا ما تستند المساعدة إلى السياسات والأولويات والمعايير لدى تلك المؤسسات، مما لا يتعلق بالضرورة بوضع أقل البلدان نموا (انظر E/2023/33).

باء - دعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل

37 - بموجب برنامج عمل الدوحة، تهدف الدول الأعضاء إلى كفالة إيجاد هيكل دولي قائم على الحوافز لدعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل، بما يشمل تقديم الدعم لانتقالها السلس من قبل شركائها في التنمية والتجارة، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة، للتأكد من أن الرفع من القائمة سيكون مستداما، وكفالة توافر الزخم اللازم لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بعد رفع الاسم من القائمة. وتقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، بقيادة مكتب الممثلة السامية، دعما معززا ومنسقا على نطاق منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وقد حددت بعض كيانات الأمم المتحدة بالفعل هدفا واضحا لمواصلة تقديم الدعم الخاص بأقل البلدان نموا إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة. فعلى سبيل المثال، يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم أقل البلدان نموا لمدة ثلاث سنوات بعد رفع الأسماء من القائمة. ويقدم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الدعم إلى البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة ولمدة خمس سنوات إضافية بعد رفع الأسماء من القائمة. ويكيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجوانب التحليلية وجوانب التعاون التقني لأنشطته مع البيئة المؤسسية الجديدة التي تواجهها البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة، ولكن التزامه بدعم هذه البلدان لا يتغير. ويظل تشكيل مكاتب المنسقين المقيمين ومواردها على حالهما بصرف النظر عن حالة أقل البلدان نموا من حيث رفع الاسم من القائمة. ويركز مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا الجديد الذي أنشأه المكتب، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة لجنة السياسات الإنمائية، على تقديم الدعم للبلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي خرجت منها بالفعل.

38 - ولوحظ بقلق أن الدعم المقدم إلى البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل والإنهاء التدريجي للمزايا الخاصة بأقل البلدان نموا كانا يُستعرضان في كثير من الأحيان على أساس كل حالة على حدة وليس على أساس نهج مؤسسي راسخ، على الرغم من تزايد عدد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة.

جيم - إطار الإبلاغ والرصد

39 - لدى بعض المؤسسات عمليات للإبلاغ والرصد مصممة خصيصا للمجموعات الثلاث من البلدان. ولدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منصة للتخطيط والرصد والتقييم، تعرف بأداة رصد البرامج، تعكس مساهمة أنشطتها في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنصة للإبلاغ الكلي، تعرف بلوحة المتابعة البرنامجية، تقدم لمحة عامة عن الأنشطة والأموال الموجهة نحو أقل البلدان نموا. وتبين لوحة المتابعة أن 65 في المائة من جميع أنشطة ومشاريع اللجنة شملت أقل البلدان نموا في المنطقة في عام 2021. ولدى صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤشرات محددة لقياس الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا من خلال البرامج القطرية، وتصنف مؤشرات خطته الاستراتيجية حسب أقل البلدان نموا. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إطار مبادرتها "يدا بيد"، بوضع لوحات متابعة لرصد التقدم المحرز، حيث تصنف المؤشرات ذات الصلة حسب أقل البلدان

نموا والبلدان خارج فئة أقل البلدان نموا. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقارير سنوية عن الإنجازات وتنفيذ المشاريع والبرامج في جميع الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نموا، من خلال لوحة المتابعة الخاصة بالإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء. وفي حزيران/يونيه 2022، أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية آلية تنسيق داخلية لتنفيذ نواتجها المتوخاة لأقل البلدان نموا للفترة 2022-2031 لضمان التنسيق والمتابعة الفعالين للتقدم الذي تحرزه في تحقيق منجزات مستهدفة محددة. وتساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أقل البلدان نموا على مواءمة أطر التخطيط الوطنية لديها مع برنامج عمل الدوحة، وتتبع الأداء من خلال دمج برنامج العمل كوحدة نمطية في أداتها المتكاملة للتخطيط والإبلاغ، مما يمكن من مواءمة خطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتقوم بعض الكيانات بتطوير منصات بيانات ولوحات معلومات أو طورتها بالفعل لرصد التقدم المحرز.

دال - الشراكات المشتركة والتعاونية

40 - وجد مكتب الممثل السامي، من خلال دراسته الاستقصائية، أدلة قوية على ممارسات والتزامات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ برامج دعم إنمائي مشتركة لدعم المجموعات الثلاث من البلدان. ويناصر المنسقون المقيمون الجهود الرامية إلى تقديم الدعم المنسق لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أقل البلدان نموا. ويسعون أيضا إلى تسخير خبرات كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة في تلبية الطلبات المحددة لحكومات البلدان.

41 - ووقع المكتب ومنظمة التجارة العالمية اتفاق شراكة في 11 حزيران/يونيه 2022 لتعزيز التعاون بهدف النهوض بمشاركة أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي، ولا سيما من خلال دعم تنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتجارة الواردة في برنامج عمل الدوحة. وفي إطار مبادرة Partner2Connect، يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، ومكتب الممثلة السامية، بتعبئة الشراكات لتيسير الوصول الهادف والتحول الرقمي، ولا سيما في المجتمعات التي يصعب وصلها بشبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنشئت شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بقيادة مكتب الممثل السامي، في منتدى الشراكات مع القطاع الخاص، الذي عقد في عام 2014 على هامش المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتجمع الشبكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الفاعلة الدولية في القطاع الخاص لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في إقامة شراكات مع القطاع الخاص من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعمل المكتب بشكل وثيق وتعاوني مع اللجان الإقليمية بشأن طائفة من المسائل. فعلى سبيل المثال، أدمجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هيئة خاصة معنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الجزء الوزاري من دورتها السنوية، ويسهم المكتب إسهاما كبيرا في هذا الحدث السنوي الهام، ويشارك فيه بنشاط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقع المكتب، باسم الأمم المتحدة، ومجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية مذكرة تفاهم من أجل إقامة تعاون أكبر في عملهما.

خامسا – الزيادة في الطلب وعبء العمل

ألف – تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

42 – تحتل التحديات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا مكانة بارزة في خطة عام 2030. واعترفت خطة عام 2030 ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011–2020 بوصفه جزءا لا يتجزأ منه، ونصت على أن تُقام علاقات فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها الترتيبات المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[7]. وقد أدمجت أقل البلدان نموا خطة عمل 2030 في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

43 – وأحرزت بعض البلدان تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام 2030. ومع ذلك، فإن تفشي جائحة كوفيد–19 وآثارها المستمرة، والحرب في أوكرانيا وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية الشديدة، والآثار المدمرة لتغير المناخ قد أثرت جميعها بشكل خطير على مشهد التنمية العالمي. وانحسرت المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وواجهت الأهداف انتكاسة كبرى. ويبين تقييم أولي لما يقرب من 140 هدفا توجد بشأنها بيانات أن حوالي 12 في المائة فقط يسير على المسار الصحيح والباقي إما خارج المسار الصحيح أو قد تراجع عنه. وفي ظل الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030. وسيعيش نصفهم تقريبا في أقل البلدان نموا.

44 – ويكتسي تنفيذ خطة عام 2030 أهمية بالغة لضمان رفاه وكرامة وحقوق ملايين الأشخاص في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية ومختلف حالات الطوارئ الصحية. ولسوء الحظ، من غير المرجح أن تحقق هذه المجموعات من البلدان الأهداف بحلول عام 2030، باتباع نهج العمل كالمعتاد.

45 – وتحتاج المنظمة إلى تعزيز قدراتها وزيادة تركيز عملها على الأهداف، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتطلب ذلك من مكتب الممثلة السامية مضاعفة جهوده الرامية إلى الدفع من أجل تنفيذ الأهداف في السنوات المتبقية من خطة عام 2030. ولذلك يجب تعزيز المكتب لتمكينه من تحسين تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 في هذه البلدان.

46 – ويتعين على المكتب أن يؤدي دورا رئيسيا في توفير الدعم الفني والتحليلي لأقل البلدان نموا، دون تكرار العمل الحالي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري، لضمان أن تتمكن تلك البلدان من المشاركة بنشاط في جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وأنشطة المتابعة ذات الصلة، وأن تنعكس أولوياتها على النحو الواجب في المداولات والوثائق الختامية. ويشمل ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والعمليات المتصلة بخطتنا المشتركة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وفي هذا السياق، من المهم زيادة قدرة المكتب على تعزيز دوره

(7) قرار الجمعية العامة 1/70، الفقرة 82.

في تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في التعبير عن أولوياتها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، استنادا إلى المقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

باء - دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

47 - بموجب برنامج عمل الدوحة، كُلف مكتب الممثل السامي بمساعدة الأمين العام في المتابعة والرصد المنهجيين والفعالين لتنفيذ برنامج العمل، والتعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال استخدام البيانات، بغية تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده على المستويات القطري والإقليمي والعالمي بما يتواءم مع خطة عام 2030.

48 - ويتضمن برنامج عمل الدوحة عددا من الأهداف والمنجزات والالتزامات الطموحة والقابلة للقياس الكمي دعما للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. ويطلب إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى تحديد خمسة منجزات مستهدفة رئيسية لأقل البلدان نموا، وهي إنشاء جامعة افتراضية، وآلية لتخزين الأغذية، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وآلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود. وتجري الاستعدادات لإجراء دراسات الجدوى لهذه المنجزات المستهدفة.

49 - وفي حين أن برنامج عمل الدوحة يسترشد بمبدأ المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، فإن الملكية والقيادة والمسؤولية الرئيسية عن التنمية في أقل البلدان نموا تقع على عاتق البلدان نفسها. ولذلك فإن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يتوقف على إدماجه بصورة مجدية في الخطط الاستراتيجية الوطنية لأقل البلدان نموا وتطبيقه في الوقت المناسب في الميادين ذات الصلة، بالتوازي مع الدعم الذي التزم الشركاء في التنمية لتلك البلدان بتقديمه في إطار برنامج العمل.

50 - وبموجب برنامج عمل الدوحة، ينبغي لكل حكومة من حكومات أقل البلدان نموا أن تضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وأن تدمج أحكام البرنامج في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وأن تجري استعراضات منتظمة تقودها البلدان وتتحكم في مسارها، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

51 - وفي برنامج عمل الدوحة، دعت الدول الأعضاء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدماج برنامج العمل في خططها الاستراتيجية وبرامج عملها وتقاريرها السنوية، وكذلك تقديم الدعم للمنسقين المقيمين في أقل البلدان نموا ومساعدتهم على إدماج برنامج العمل في التخطيط الإنمائي على الصعيد القطري بطريقة منسقة ومتماسكة[8].

52 - وبالمثل، أهابت الجمعية العامة بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفّذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطُر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نموا على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به،

(8) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 291.

كما هو مبيَّن في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت[9].

53 - ويكتسي تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، ويمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها في إطار من الاستدامة والقدرة على الصمود، والاستفادة من الفرص التي تتيحها مواردها الطبيعية، وتزايد عدد السكان في سن العمل، والأفكار المبتكرة والإبداعات الوليدة محليا، فضلا عن معالجة القضايا الجديدة والناشئة لتحفيز أكبر الآثار المضاعفة على النمو والتنمية.

54 - وسيقوم مكتب الممثلة السامية ببناء موارد معرفية يسترشد بها على الصعيد الوطني في تعميم برنامج عمل الدوحة في جميع أقل البلدان نموا، وتدعم أيضا تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس، والتعافي من جائحة كوفيد-19. ويحتاج المكتب إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في أقل البلدان نموا، ولا سيما واضعي السياسات الوطنيين، لتعميم برنامج العمل في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فضلا عن العمليات الأخرى لصياغة السياسات والميزنة والرصد والتقييم والإبلاغ. ويحتاج المكتب أيضا إلى تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تعميم برنامج العمل في العمليات الإنمائية الوطنية باستخدام شبكة جهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا.

جيم - المتابعة والرصد على الصعيد الوطني، ودعم جهات التنسيق الوطنية

55 - في الفقرة 306 من برنامج عمل الدوحة، يُدعى مكتب الممثل السامي إلى أن يواصل تعزيز شبكة جهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا، وأن يعقد اجتماعات سنوية لجهات التنسيق لتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تعميم مراعاة برنامج العمل وأهداف التنمية المستدامة في العمليات الإنمائية الوطنية، وكذلك بشأن تنفيذهما ومتابعتهما؛ وإقامة الشبكات بين الأقران؛ والتوصل إلى فهم أفضل لوسائل التنفيذ القائمة، بما في ذلك نماذج التمويل والأعمال القابلة للتطبيق.

56 - وورد في برنامج عمل الدوحة أن آليات المتابعة والرصد الفعالة المكيفة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي تكتسي أهمية بالغة لنجاح تنفيذ برنامج عمل الدوحة، وتتسق تماما مع الأطر القائمة مثل أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للآليات الوطنية والإقليمية والعالمية أن تُكمِّل وتعزز بعضها بعضا. وستُتخذ الخطوات اللازمة لضمان المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها كل طرف بموجب برنامج عمل الدوحة.

57 - وتكتسي الترتيبات على المستوى الوطني أهمية خاصة، نظرا لأن أقل البلدان نمواً نفسها هي التي تملك زمام برنامج عمل الدوحة وتقوده. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي لكل حكومة من حكومات أقل البلدان نموا أن تضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل وأن تدمج أحكام برنامج العمل في سياساتها وتنميتها الوطنية وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات منتظمة تقودها البلدان وتتحكم في مسارها، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

58 - ويتعين على مكتب الممثل السامي أن يقوم، بالتنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين المعنية، بإجراء متابعة منتظمة مع جهات التنسيق الوطنية البالغ عددها 46 جهة وتزويدها بالمشورة التقنية اللازمة

(9) قرار الجمعية العامة 177/77، الفقرة 4.

والأدوات المحددة لتعميم برنامج عمل الدوحة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ووضع خرائط طريق وطنية للتنفيذ، وتنفيذ مشاريع وبرامج محددة، وإجراء استعراض ورصد منتظمين لتنفيذ برنامج العمل باستخدام بيانات وإحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة. ويحتاج المكتب أيضا إلى اعتماد تدابير لبناء قدرات جهات التنسيق الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بهذه الأنشطة بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة.

دال - دعم تنفيذ المنجزات المستهدفة الرئيسية الخمسة

1 - جامعة افتراضية

59 - يتضمن برنامج عمل الدوحة هدفا يتمثل في إجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى لأقل البلدان نموا لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثا من القائمة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجامعة الافتراضية المقترحة فيما يلي: (أ) توفير الدعم السياساتي لتعزيز التعليم عن بعد والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ (ب) وكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 على جميع المستويات مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الناس والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة؛ (ج) وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نموا وخارجها؛ (د) والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية؛ (هـ) والوصول إلى توسيع نطاق نظام التعليم واستدامته. وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا، يعرض فيه مسائل من قبيل تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصادر التمويل المستدام، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لتنظر فيه[10].

60 - والتزمت الدول الأعضاء، في برنامج عمل الدوحة، بدعم أقل البلدان نموا في التمكن من الوصول إلى الأدوات والتكنولوجيات الرقمية واستخدامها بفعالية، من أجل تحسين نتائج التعليم لجميع المتعلمين، بهدف تلبية متطلبات التعلّم والتعليم وفقا للسياق المحلي. والتزمت الدول الأعضاء كذلك بدعم الجهود الوطنية الواسعة النطاق لاستخدام جميع أشكال تكنولوجيا التعلم عن بعد، بما في ذلك التكنولوجيا المنخفضة التكلفة، لدعم التعلم عن بعد والتعليم عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات الرقمية، لتحسين القدرة على الصمود في نظم تعليمية وطنية منصفة وفعالة، فضلا عن التدريب من أجل تنمية المهارات الرقمية لدى الطلاب والمعلمين.

61 - وفي حين أن أقل البلدان نموا تحرز تقدما كبيرا في الحصول على التعليم من حيث الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، فإنها تواجه تحديات مستمرة في الالتحاق بالتعليم العالي، حيث بلغ إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي 11 في المائة فقط في عام 2020. وتوجد أيضا تفاوتات جنسانية وتباينات بالنسبة إلى أشد الناس ضعفا وفقرا في التعليم العالي. وعلاوة على ذلك، فإن نظم التعليم في أقل البلدان نموا ليست مناسبة تماما للغرض، لأن النظم القائمة غير قادرة على تزويد الشباب بالمعارف والخبرات والمهارات والقيم اللازمة للازدهار في عالم العمل السريع التغير، حيث أصبح العديد من الوظائف التقليدية وظائف عفا عليها الزمن.

(10) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرتان 45 و 52.

62 - ومن شأن إنشاء جامعة افتراضية أن يقدم مساهمات هامة في التصدي للتحديات المتعلقة بكمية ونوعية التعليم العالي وتحقيق الهدف 4، الذي ينطوي على رؤية شاملة تتمثل في تمكين جميع المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة.

63 - وسيقوم مكتب الممثلة السامية، بالتنسيق الكامل مع منظومة الأمم المتحدة، بإعداد تقرير الأمين العام والاضطلاع بأنشطة المتابعة وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة في الفترة السابقة لإنشاء الكيان من خلال الدعم السياساتي والتقني واللوجستي. وسيسهم المكتب أيضا في تعبئة ما يلزم من دعم سياسي وموارد من خلال أنشطة الدعوة والتوعية. وسيستفيد المكتب من الخبرات والمرافق والموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة في دعم مرافق التعليم الافتراضي في أقل البلدان نموا من أجل تزويد الطلاب الفقراء والمحرومين بإمكانية الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية. ويمكن للكيان المقترح، في حالة إنشائه، أن يقدم مساهمات هامة في تحقيق الهدف 4 وغيره من الأهداف ذات الصلة.

2 - تخزين الأغذية

64 - أقرت الدول الأعضاء، في برنامج عمل الدوحة، بالحاجة إلى معالجة حالات انعدام الأمن الغذائي الشديدة في أقل البلدان نموا، وطلبت إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى وفعالية إنشاء نظام تخزين لتلك البلدان على أساس إقليمي ودون إقليمي ووضع طرائق إدارية لهذا النظام، أو اعتماد وسائل بديلة مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والمخاطر الممكنة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها السابعة والسبعين[11]. ومن ثم، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريره عن انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا: خيارات لنظام للتخزين والوسائل التكميلية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي (A/77/291).

65 - وأحاطت الجمعية العامة علما بتوصيات الأمين العام، بما في ذلك ما يتعلق منها بإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية، وتسهيل ضمان الائتمان، واستحداث نظام خاص للاحتياطيات الغذائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يجري دراسة، يتولى مكتبُ الممثلة السامية دعمها بخدمات الأمانة، بغية مواصلة تقييم التوصيات المقترحة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، وتحديد طرائقها واختصاصاتها وهياكل إدارتها ودعمها، وأن يقدم تقريرا يتضمن توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين[12].

66 - ولا يزال الأمن الغذائي والتغذوي يشكل تحديا خطيرا لأقل البلدان نموا، حيث بلغ متوسط معدل نقص التغذية 22,1 في المائة في عام 2022 (انظر A/78/112-E/2023/94). فالمنظومات الغذائية في أقل البلدان نموا معرضة بشدة للصدمات الخارجية، وشهد العديد من هذه البلدان في أحيان كثيرة حالات طوارئ غذائية. ويندرج جميع أقل البلدان نموا، وفقا لتصنيف منظمة التجارة العالمية، في فئة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتظهر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفع من 243,2 مليون شخص في عام 2020 إلى 265,9 مليون شخص في عام 2021 في تلك البلدان (المرجع نفسه).

(11) المرجع نفسه، الفقرة 42.

(12) قرار الجمعية العامة 177/77، الفقرة 26.

67 - إن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتأثير حالات الطوارئ الغذائية تعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل أقل البلدان نموا لخطر شديد. ويمكن أن يساعد تنفيذ نظام قوي لتخزين الأغذية في الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الغذائية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في أقل البلدان نموا من خلال ضمان مستقبل أكثر استدامة وشمولا للجميع. وسيكون الاجتماع المقبل لتقييم المنظومات الغذائية، وهو الاجتماع الأول الذي يعقده الأمين العام بعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021، فرصة لمواصلة النهوض بتنفيذ هذه التوصية.

68 - ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، سيدعم المكتب عملية تحديد النطاق لتعيين العناصر والاعتبارات الأساسية لنظام فعال للتخزين مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا. وسيتم تقييم الاحتياجات التشغيلية، وإشراك أصحاب المصلحة، وهياكل الإدارة، والآليات المالية، والاعتبارات اللوجستية في إطار العملية. وسيكفل النظام المقترح التكامل مع المبادرات القائمة مع تجنب ازدواجية الجهود. وفي إطار هذا النظام، سيتم اقتناء مخزونات الأغذية وتخزينها وتوزيعها لدعم أقل البلدان نموا أثناء حالات الطوارئ، مع استخدام المخزونات المادية والافتراضية على حد سواء لضمان المرونة والكفاءة.

69 - وسيدعم المكتب، بالتنسيق الكامل مع منظومة الأمم المتحدة، عملية تحديد النطاق والتدابير اللاحقة التي أذنت بها الجمعية العامة في الفترة السابقة لتنفيذ آلية تخزين الأغذية لأقل البلدان نموا عن طريق الاستفادة من الخبرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة وتعبئة الدعم السياسي وجهود الدعوة.

3 - نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً

70 - التزمت الدول الأعضاء، في برنامج عمل الدوحة، بتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. وكررت التأكيد على قرار تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيئات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وفي هذا الصدد، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع بهدف حشد الدعم لتنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وأن يقدم هذه الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين[13].

71 - ويشكل الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرا مهما لتمويل التنمية بالنسبة لأقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا. غير أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان صغيرة الحجم ومحصورة في عدد قليل من البلدان والقطاعات تاريخياً. وبعد انخفاض حاد في فترة السنتين 2016-2017، سجلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا ارتفاعا طفيفا في عام 2021، لتبلغ 26 بليون دولار. ولا تزال حصتها من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية منخفضة إذ لا تزيد على 1,6 في المائة[14].

(13) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 261.

(14) UNCTAD, “Investment flows to least developed countries affected disproportionally by global crises”.

72 - وهناك توافق متزايد في الآراء داخل المجتمع الدولي على أنه يمكن، بل وينبغي، بذل جهود أكبر بكثير لزيادة حصة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا وزيادة تنوعها الجغرافي والقطاعي، ولتعبئة تدفقات من أجل تسريع عملية التنمية المستدامة في هذه البلدان ومساعدتها على الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

73 - وبناء على طلب الدول الأعضاء[15]، سيجري مكتب الممثلة السامية عملية شاملة لتحديد مرافق دعم الاستثمار المتاحة حاليا لأقل البلدان نموا، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، عن طريق تحليل نقدي لمدى فعاليتها وسهولة وصول المستفيدين إليها، بغية تجنب ازدواجية المرافق أو الآليات أو المبادرات القائمة. وسيقدم المكتب أيضا مقترحات بشأن إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا وجوانب الإدارة والحوكمة المتصلة به لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

74 - وسيؤيد المكتب، بالتنسيق الكامل مع منظومة الأمم المتحدة، التدابير اللاحقة التي أذنت بها الجمعية العامة في الفترة السابقة لإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع. وسيستفيد المكتب من الموارد والخبرات الجماعية المتاحة في الأمم المتحدة وسيقوم بالدعوة اللازمة لتعبئة الموارد والدعم.

4 - مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا

75 - يركز برنامج عمل الدوحة تركيزا خاصا على أولويات البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل، ويتضمن أحكاما تتعلق بتدابير الدعم الخاصة لهذه البلدان. وكررت الدول الأعضاء الإعراب عن اقتناعها بأنه لا ينبغي لأي بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو من عكس مساره.

76 - ورحبت الدول الأعضاء، في برنامج عمل الدوحة، بقيام مكتب الممثلة السامية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بإنشاء مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، بوصفه حلا ملموسا بقيادة البلدان لتقديم دعم مكرس في مجال تنمية القدرات. ودعت الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة من أجل تعزيز الدعم المنسق والمتسق الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وتجميع خدمات المشورة وبناء القدرات المتكاملة التي تقدم إلى كل بلد على حدة فيما يتعلق بالرفع من القائمة وتستجيب لشواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالرفع من القائمة وتعمل كمستودع ومركز لتبادل المعلومات للمبادرات والمشاريع المضطلع بها دعما لهذه البلدان[16].

77 - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز والفرص التي تدعم خروج البلدان من فئة أقل البلدان نموا، تظل الحقيقة أن التحديات الإنمائية الكثيرة التي تواجهها هذه البلدان تظل سائدة حتى بعد رفع اسمها من القائمة وتتفاقم في ضوء التحديات العالمية المستمرة، التي يتوقع أن تسفر عن انكماش شديد في اقتصاداتها وانتكاسات كبيرة لآفاق التنمية في البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة.

(15) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق، الفقرة 261.

(16) المرجع نفسه، الفقرة 283.

78 - وسيدعم المكتب، باعتباره رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، التفعيل الكامل لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، الذي يهدف إلى مساعدة جميع أقل البلدان نموا التي اعتبرت مؤهلة للخروج من الفئة مرة واحدة على الأقل، ومساعدة البلدان التي رُفعت أسماؤها من القائمة. وحتى نيسان/أبريل 2023، كان هناك 16 بلدا يجري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا (6 في أفريقيا و 7 في آسيا و 3 في المحيط الهادئ). والمرفق مصمم للعمل على أساس الطلب وتتمثل خطوط خدماته الرئيسية فيما يلي:

(أ) معالجة مسألة خسارة تدابير الدعم الدولي القائمة الخاصة بأقل البلدان نموا؛

(ب) تحسين قدرة أقل البلدان نموا التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها على الحصول على الدعم المخصص لغير أقل البلدان نموا؛

(ج) إعداد استراتيجية للانتقال السلس وتنفيذها؛

(د) المساعدة في الحصول على التمويل للمرحلة الانتقالية وما بعدها؛

(هـ) تيسير التعاون بين بلدان الجنوب، والحوار وتبادل المعارف والخبرات الخاصة بكل بلد ومنطقة؛

(و) ضمان المشاركة الفعلية في عملية الرصد التي تقوم بها لجنة السياسات الإنمائية.

5 - تدابير التخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نموا

79 - شددت الدول الأعضاء، في برنامج عمل الدوحة، على الحاجة إلى تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار وبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 كأداة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، والتزمت بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية. ودعت الأمين العام إلى القيام، مع أقل البلدان نمواً، بإجراء دراسة شاملة تشارك فيها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الترتيبات القائمة، والدروس المستفادة والثغرات المحددة وتقديمها إلى الجمعية العامة لمواصلة النظر فيها[17].

80 - وتتعرض أقل البلدان نموا للكوارث الطبيعية وغيرها من آثار تغير المناخ وتتضرر منها بشدة. فمن بين أكثر من 120 بلدا أبلغت عن جميع أهداف إطار سِنداي فيما يتعلق بالخسائر الناجمة عن الكوارث في عام 2019، استأثرت أقل البلدان نموا بنسبة 48 في المائة من حالات انقطاع سبل العيش، ونسبة 40 في المائة من الوفيات، ونسبة 17 في المائة من الخسائر الاقتصادية، ونسبة 14 في المائة من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية، على الرغم من أن ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة لم يبلغ إلا 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[18]، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى محدودية حيزها المالي وقدرتها على الصمود.

(17) المرجع نفسه، الفقرة 217.

(18) المرجع نفسه، الفقرة 198.

81 - وستسهم التدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة المخاطر وبناء القدرة على الصمود إسهاما مباشرا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة بالتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة صدمات المستقبل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

82 - وسيسهم مكتب الممثلة السامية، بالتشاور الكامل مع منظومة الأمم المتحدة، في تقرير الأمين العام وسيقدم الدعم اللازم للاضطلاع بأنشطة المتابعة اللاحقة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. وسيقوم المكتب أيضا بحشد الموارد والدعم لتنفيذ التدابير التالية، واضعا في اعتباره ضرورة تجنب ازدواجية الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة:

(أ) التخطيط للتكيف وتنفيذه من خلال صياغة خطط وطنية للتكيف والتنفيذ اللاحق للسياسات والبرامج والمشاريع التي تحددها أقل البلدان نموا؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية لإنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بالمخاطر تكون جاهزة للعمل وتدعم عمليات رسم السياسات واتخاذ القرار التي تضطلع بها جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، والعمليات التجارية في القطاع الخاص وقطاع التأمين؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية في الإعداد لإدارة المخاطر المالية، لا سيما فيما يتعلق بالكوارث، وإعداد أقل البلدان نموا للتحاور مع قطاع التأمين بغية سد الفجوة الهائلة في الغطاء التأميني؛

(د) تحديد الثغرات في نظم الإنذار المبكر في أقل البلدان نموا، والاضطلاع بأنشطة الدعوة ذات الصلة لسد هذه الثغرات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين أقل البلدان نموا باعتبار ذلك مساهمة مكملة للعمل الجاري في إطار مبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع؛

(هـ) تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار وبناء القدرة على الصمود.

هاء - التواصل الاستراتيجي والشراكات مع نظام المنسقين المقيمين

83 - يشكل نظام المنسقين المقيمين العمود الفقري لتنسيق الدعم المقدم على نطاق المنظومة إلى البلدان لتحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الحكومية الدولية التي تنفذ على الصعيد الوطني. وقد أعرب ما مجموعه 92 في المائة من حكومات البلدان المضيفة عن تقديرها لعمل المنسقين المقيمين في تسخير الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهم يوفرون القيادة والحياد اللازمين لإيجاد استجابة سياساتية وبرنامجية متكاملة من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ينصب فيها التركيز بشكل مباشر على الاحتياجات والأولويات القطرية. وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مسؤولة أمام المنسقين المقيمين فيما يتعلق بدعمها للجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، عن طريق إطار الإدارة والمساءلة (انظر A/78/72-E/2023/59).

84 - ويدعو برنامج عمل الدوحة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلا عن الممثلين على المستوى القطري لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى مواصلة التعاون مع جهات المتابعة والرصد الوطنية وتقديم الدعم لها.

85 - وأنشأ مكتب الممثلة السامية شبكة من المنسقين المقيمين في أقل البلدان نموا بغية تحقيق الاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لإدماج برنامج عمل الدوحة في إطار التحليل القُطري المشترك

والمساعدة في مجال التنمية المستدامة وتعبئة الشراكات من أجل تنفيذ برنامج العمل. وسيعمل المنسقون المقيمون بالتعاون مع حكومات أقل البلدان نموا، لا سيما جهات التنسيق الوطنية لبرنامج عمل الدوحة، وسيقدمون لها الدعم في بناء قدراتها لإدماج برنامج العمل وتنفيذه، وفي متابعة ورصد تنفيذه والإبلاغ عنه استنادا إلى الأدلة. وسيقوم المكتب بالمتابعة والتنسيق على نحو منتظم مع المنسقين المقيمين عن طريق مكتب التنسيق الإنمائي لكفالة استمرار مشاركتهم في تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده على الصعيد القطري، ولإقامة روابط سلسة بين العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيساعد القيام بذلك على بناء أساس متين لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد القطري وضمان مواءمة دعم التخطيط والبرمجة والسياسات والتمويل للأولويات والاحتياجات الوطنية لأقل البلدان نموا، مما يمكن من تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا. وأنشئت أيضا شبكة مماثلة من المنسقين المقيمين للبلدان النامية غير الساحلية من أجل دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وإدماج وتنفيذ برنامج العمل المقبل لصالح هذه البلدان.

واو - الأعمال البحثية والتحليلية

86 - مكتب الممثلة السامية مكلف، بموجب برنامج عمل الدوحة، بتعزيز مهامه البحثية والتحليلية لتوفير الدعم الفني لأقل البلدان نموا في المشاورات الجماعية وفي مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الدولية الأخرى، من أجل تيسير اتخاذ قرارات قائمة على العلم والأدلة لصالح أقل البلدان نموا، مع مراعاة التحديات والفرص الجديدة والناشئة؛ ودعم أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛ وتعزيز النقاش والتفكير الابتكاري، وتشجيع توافق الآراء بشأن سبل المضي قدما، وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل. كما أن المكتب مكلف برصد تطورات السياسات القطاعية في العمليات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة[19].

87 - ولمجموعات البلدان الثلاث تحديات وأولويات فريدة من نوعها، على النحو المبين في برامج عمل كل منها. وفي السياق العالمي الحالي السريع التغير، تتأثر حالة الفقراء وآفاق هذه البلدان تأثرا شديدا بما يحدث من تطورات رئيسية اقتصاديا وماليا وفيما يتصل بالتجارة على الصعيد العالمي، كما تتأثر بالتحديات الجديدة والناشئة، التي لا يمكن توقعها تماما في كثير من الأحيان. وتتطلب هذه العوامل إجراء دراسات تشخيصية متعمقة وزيادة أنشطة الرصد القائم على الأدلة. وأعمال البحث والتحليل القائمة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة تركز على اتجاهات البلدان وحالاتها حسب مستوى الدخل وفي كثير من الأحيان حسب الموقع الجغرافي بتقسيمها إلى مناطق ومناطق دون إقليمية شتى. ويقدم عدد قليل جدا من الدراسات بيانات وتحليلات مصنفة عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يعوق بشدة قدرة هذه المجموعات من البلدان على المشاركة بفعالية في المناقشات ببيانات ومعلومات قائمة على الأدلة. ولذلك يتعين على المكتب أن يكون قادرا على الاضطلاع بأعمال بحثية وتحليلية بشأن القضايا التي تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة، من أجل دعم المشورة في مجال السياسات والأعمال التنفيذية وأعمال الدعوة على نحو أفضل.

(19) المرجع نفسه، الفقرة 304 (ب).

88 - ويحتاج المكتب إلى القدرة والخبرة لدعم القرارات القائمة على العلم والأدلة وصياغة السياسات على الصعيد الحكومي الدولي. ويمكن أن تؤدي الخبرة في مجال البيانات دورا حيويا بتمكين المكتب من إجراء بحوث وتحليلات شاملة، مما يوفر أساسا متينا لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة تصب في مصلحة أقل البلدان نموا. وسيساعد جمع البيانات ذات الصلة وتقييمها في تحديد التحديات الناشئة والفرص المحتملة. وبتقديم رؤى مدعومة علميا، سيسهل المكتب إجراء مناقشات بناءة خلال المشاورات الجماعية والاجتماعات الحكومية الدولية. وسيكفل هذا النهج قدرة المكتب على دعم الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة تراعي تطور الظروف في أشد البلدان ضعفا.

89 - وإضافة إلى ذلك، ستيسر الخبرة في مجال البيانات الرصد الجادّ لتطورات السياسات الدولية ذات الصلة بأقل البلدان نموا. وستسهل أيضا التحلي باليقظة في مراقبة نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية والتقييم المستمر لآثارها. وسيتيح هذا النهج الاستباقي تحديد الثغرات، وتوقع الآثار المحتملة، والشروع في جهود الدعوة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة بفعالية وفي الوقت المناسب. ومن خلال البقاء على اطلاع بتطورات السياسات القطاعية على الصعيدين الدولي والإقليمي، سيقدم المكتب رؤى قيمة تسهم في الجهود التي تبذلها المنظمة لدعم هذه الدول الضعيفة وتمكينها.

90 - وبفضل الخبرة في مجال البيانات، سيتمكن المكتب أيضا من إصدار تقارير رئيسية وورقات تحليلية ومذكرات إحاطة وورقات مناقشة تركز على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعقدة والقضايا المعاصرة التي تواجه العالم، مع التركيز بشكل خاص على مجموعات البلدان الثلاث، وتقديم توصيات بشأن خيارات السياسة العامة للتصدي للتحديات في الميدان، يمكن الاسترشاد بها في المناقشات الجارية. وستساعد هذه الخبرة أيضا في تحديد تدخلات فعالة لإيجاد حلول ملموسة، وتحسين القدرة على الصمود وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

زاي - رصد تطورات السياسات القطاعية

91 - تقرر في برنامج عمل الدوحة أن يواصل مكتب الممثلة السامية رصد تطورات السياسات القطاعية في العمليات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والتطورات في السياسات الدولية ذات الأهمية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية، وتنفيذ جهود الدعوة ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة بفعالية وفي الوقت المناسب[20].

92 - وكما ذكر آنفا، لا تزال المناقشات والمشاورات جارية بشأن مختلف المسائل المواضيعية تحت رعاية مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة والمنتديات التي تعقدها الأمم المتحدة. وتتمخض هذه المناقشات المواضيعية والقطاعية عن توصيات وخطط عمل محددة كثيرا ما تكون لها تداعيات بالنسبة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة. ولذلك يتعين على المكتب أن يرصد عن كثب تطورات السياسات القطاعية في العمليات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وأن يحلل تداعياتها على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يقدم الدعم الفني لتمكين أقل البلدان نموا من المشاركة في هذه العمليات بنشاط وإبراز التحديات التي تواجهها وأولوياتها الرئيسية.

(20) المرجع نفسه، الفقرتان 304 و 305.

حاء - المبادئ التوجيهية التشغيلية للدعم المقدم إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع

93 - يرحب برنامج عمل الدوحة بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثلة السامية، ويدعو جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى التعاون في إطار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لوضع مبادئ توجيهية تشغيلية لما تقدمه من دعم للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

94 - ويواجه العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يعيش بليونا شخص، أي ربع البشر، في مناطق متضررة من هذه النزاعات (انظر S/PV.9250). كما تتأثر ثلاثة من كل أربعة بلدان من أقل البلدان نموا بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وشهد ما مجموعه 24 من أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا نزاعات قائمة في عام 2019. ويقتضي الوضع في أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات اتباع نُهج محددة السياق لمعالجة قضايا الفقر والأمن والحوكمة بطريقة متكاملة[21].

95 - ويجب على المجتمع الدولي تعزيز الدعم المقدم لأقل البلدان نموا المتضررة من الهشاشة والنزاع بهدف التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وتلبية الاحتياجات ومراعاة الحالات الخاصة بكل بلد، بما في ذلك التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة والشاملة للجميع والواسعة النطاق، مع التركيز بشكل خاص على إعادة بناء المؤسسات والقدرات الوطنية بشكل أفضل، وإعادة إقامة البنى التحتية الحيوية وإيجاد فرص العمل المنتج والعمل اللائق للجميع[22].

96 - وفي برنامج عمل الدوحة، تشجَّع الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف على توسيع نطاق الدعم المقدم إلى هذه البلدان. وينبغي تكييف الدعم وفقا لمتطلبات بناء السلام وبناء الدولة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمع سلمي عادل وشامل، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل، وتهيئة قوة عاملة ماهرة ومؤسسات فعالة، وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع.

97 - ولمنظومة الأمم المتحدة برامج واسعة النطاق تعالج حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وسيقوم مكتب الممثلة السامية، في إطار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا، بتنسيق وضع مبادئ توجيهية تشغيلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وإجراء استعراض ومتابعة منتظمين لتنفيذها.

طاء - تقديم الدعم لوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

98 - قررت الجمعية العامة أن تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية، في إطار ولاية كل منهما، الدعم لعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية بالقيام بدور الأمانة وطلبت إلى الأمين العام تقديم تقرير مُحدّث عن التقدم

(21) المرجع نفسه، الفقرة 81.

(22) المرجع نفسه، الفقرة 91.

المحرز في العمل، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين[23]. ومن ثم يقوم المكتب، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدور أمانة الفريق، ويتولى المسؤولية عن إعداد وتحرير ورقات المعلومات الأساسية والتقارير المؤقتة والنهائية للفريق، ودعم أنشطة الاتصال والتوعية التي يضطلع بها الفريق، وتنسيق عمل الفريق مع جميع أصحاب المصلحة، وتنظيم اجتماعات الفريق ومناسباته الأخرى[24]. ويوفر المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خبرة فنية وتقنية وسياسية مركزة دعما لعمل الفريق، بطرق منها تنسيق المساهمات المقدمة من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وقيادة استراتيجية للدعوة ترمي إلى تشجيع اعتماد المؤشر واستخدامه، بما في ذلك لدى المؤسسات المالية الدولية (A/77/218، الفقرة 19). وسيواصل المكتب تقديم الدعم الفني والتقني للعمل المتصل بالمؤشر واستراتيجية الدعوة.

ياء - تقديم الدعم الفني والتنظيمي للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومتابعة برنامجي العمل المقبلين

99 - يقدم مكتب الممثلة السامية الدعم الفني والتنظيمي للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ولمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وقد عُينت الممثلة السامية مستشارة خاصة للأمين العام معنية بالمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأمينة عامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

100 - ازداد الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومكتب الممثلة السامية إلى أقل البلدان نموا. غير أن هذه البلدان الستة والأربعين، التي تشكل ما يقرب من ربع الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة، والتي هي أشد البلدان ضعفا، والتي يبلغ عدد سكانها التراكمي أكثر من 1,1 بليون نسمة، تواجه احتياجات كبيرة وملحة بشكل متزايد.

101 - ولذلك يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها الفنية والتقنية لأقل البلدان نموا بطريقة حسنة التوقيت ومرنة وقابلة للتنبؤ على أساس الأجل الطويل. وعلى المنظومة أيضا أن تؤدي دورا نشطا وحفازا في تمثيل هذه البلدان في المحافل التي ليست ممثلة فيها.

102 - وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع مبادئ توجيهية داخلية بشأن سبل تجسيد الأولوية المعلنة لأقل البلدان نموا في مخصصات ميزانياتها أو مشاريعها لتنمية القدرات. ويمكنها أيضا تحديد مخصصات أو أهداف لتخصيص حصص من ميزانياتها الأساسية لأقل البلدان نموا. ويتعين على المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تعترف بفئة أقل البلدان نموا وأن تنفذ برامج مصممة خصيصا لضمان تقديم دعم عالمي متماسك ومتسق لأشد بلدان العالم ضعفا.

---

(23) قرار الجمعية العامة 203/76، الفقرة 8 (أ).

(24) يتولى مكتب رئيس الجمعية العامة والأمانة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية) إعداد اختصاصات الفريق الرفيع المستوى وفقا لقرار الجمعية العامة 203/76 والوثائق الأخرى ذات الصلة. انظر https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/mvi.

ومن المهم أن تدمج المنظمات الدولية برنامج عمل الدوحة إدماجا كاملا في ولاياتها التنفيذية وأن تنشئ وحدة محددة وجهات تنسيق لأقل البلدان نموا.

103 - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توسع نطاق استخدام فئة أقل البلدان نموا في البرمجة والميزنة. ويلزم إدماج دعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل في برامج العمل كنهج مؤسسي راسخ في ضوء تزايد عدد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وحاجتها إلى دعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

104 - ويدعم المكتب البلدان الأشد ضعفا البالغ عددها 92 بلدا وفقا لولايته الواسعة والمتنوعة. ونظرا لتعقد القيود الجغرافية والهيكلية التي تواجهها هذه البلدان، إلى جانب الآثار غير المتناسبة للتحديات الجديدة والناشئة، فإن الحاجة إلى الدعم من المكتب حاجة ماسة. وعلى مر السنين، زادت مسؤوليات المكتب زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها. ويتعين على المكتب، إضافة إلى ولاياته الأصلية، الاضطلاع بالأنشطة الإلزامية التالية: تقديم الدعم الفني والتقني إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وبرامج عمل كل من هذه المجموعات من البلدان؛ ومتابعة ورصد تنفيذها على الصعيد الوطني؛ ورصد تطورات السياسات القطاعية في العمليات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. كما توسع نطاق الدعم الفني والتقني المقدم إلى العمليات التشاورية الجماعية توسعا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة.

105 - وبالتعاون مع كيانات أخرى في المنظمة، سيساعد المكتب أقل البلدان نموا على تعميم مراعاة برنامج عمل الدوحة في سياساتها وبرامجها الوطنية. وسيتابع المكتب الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني على أساس المدخلات الواردة من الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، وسيدعم متابعة أقل البلدان نموا لبرنامج العمل على الصعيدين العالمي والقطاعي. والمكتب مكلف أيضا بمواصلة تعزيز شبكة جهات التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا. وستؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة كبيرة في مسؤوليات المكتب والجهات الفاعلة الأخرى من حيث تنظيم وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية وغيرها من الأنشطة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وإجراء عمليات متابعة ورصد منتظمة على الصعيد القطري.

106 - وسيجري المكتب أعمالا بحثية وتحليلية لتيسير اتخاذ قرارات قائمة على العلم والأدلة بشأن أولويات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، مع مراعاة التحديات والفرص الجديدة والناشئة؛ ودعم أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛ وتعزيز النقاش والتفكير الابتكاري، وتشجيع توافق الآراء بشأن سبل المضي قدما، وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

107 - وستتطلب المنجزات المستهدفة الرئيسية الخمسة لبرنامج عمل الدوحة، وهي إنشاء جامعة افتراضية، وآلية لتخزين الأغذية، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وآلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود، قدرا كبيرا من العمل

الفني لإجراء عملية مسح مفصلة ودراسات جدوى والاضطلاع بالأنشطة اللاحقة في الفترة التي تسبق تنفيذها النهائي وأنشطة المتابعة اللازمة، تمشيا مع الولايات الحكومية الدولية.

108 - وسيعزز المكتب الفريقين الاستشاريين المشتركين بين الوكالات لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية. وسيتولى المكتب تنسيق وضع مبادئ توجيهية تشغيلية للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وإجراء استعراض ومتابعة منتظمين لتنفيذها لكفالة تقديم دعم مصمم خصيصا وموسع بطريقة منسقة إلى هذه البلدان.

109 - ويوفر المكتب خبرة فنية وتقنية وسياسية مركزة لدعم عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بطرق منها تنسيق المساهمات المقدمة من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وقيادة استراتيجية للدعوة ترمي إلى تشجيع اعتماد المؤشر واستخدامه، بما في ذلك لدى المؤسسات المالية الدولية. وسيواصل المكتب تقديم الدعم الفني والتقني للعمل المتصل بالمؤشر واستراتيجية الدعوة.

110 - ومن أجل زيادة الاتساق والتنسيق في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وتعزيز قدرة المكتب على البحث والتحليل وإدارة البيانات، سيجري استعراض موقع دائرة وضع وتنسيق السياسات والرصد والإبلاغ، ووحدة الدعوة والتوعية، ومهام تنسيق البحث والتحليل في الهيكل التنظيمي للمكتب.

111 - وتوفر الصناديق الاستئمانية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية دعما تكميليا هاما لعمل المكتب في الوفاء بولايته الموسعة والاضطلاع بأنشطة الدعوة والتوعية. وتُحث الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الخارجة عن الميزانية زيادة كبيرة من أجل متابعة برنامج عمل الدوحة وبرنامج عمل فيينا بفعالية.

112 - ويقترح الأمين العام تعزيز قدرة المكتب ومهامه بدرجة كبيرة نظرا لزيادة الطلب من مجموعات البلدان الثلاث، وتحسين وضعه الاستراتيجي في التعامل مع المسائل والعمليات الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بأشد البلدان ضعفا وتقديم فوائد هامة من الخدمات، مع تحسين معدل تنفيذ أدائه. ويوصى بأن تؤيد الجمعية العامة هذه المقترحات.